البحوث والدراسات

تطور العلاقات البريطانية العمانية منذ أواخر القرن ١٨م حتى أواخر القرن ١٩م

د. نبيل عبدالجواد سرحان*

الملخص:

سلكت بريطانيا طرقاً عدة للسيطرة على منطقة الخليج العربي بصفة عامة وعلى عمان بصفة خاصة.

وكانت تجارة الرقيق من السياسات التي استغلتها بريطانيا وسيلة لبسط مزيد من السيطرة على عمان. والحقيقة أن موقف بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق كان ظاهرياً وليس بدافع إنساني، كما ادعت، أما السبب الرئيس فكان يكمن في سعي بريطانيا إلى فرض سيطرتها على عمان وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية.

لذا، أصدرت بريطانيا قراراتها بإلغاء تجارة الرقيق ومحاربتها؛ مما أدى إلى خلخلة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لعمان، وتمكنت في النهاية من فرض سيطرتها الاستعمارية عليها.

المقدمة:

- الخلفية التاريخية للعلاقات البريطانية العمانية:

إذا كانت منطقة الخليج تُعد البوابة الاستراتيجية والطريق الرئيس إلى الهند وفارس والعراق، فإن عمان تُعد بوابة الخليج نفسه والمدخل إليه. ومن هنا تتضح أهمية عمان وموقعها الاستراتيجي، الذي جعلها مطمعاً للحركات الاستعمارية التي بدأت منذ القرن الـ ١٦.

كانت أول حركة استعمارية أوروبية تصل إلى منطقة الخليج هي الاستعمار البرتغالي. ولم يأت منتصف القرن السادس عشر حتى كان

* دكتوراه الفلسفة في الآداب، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، عام ١٩٩٠م، وأستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للبنات، إدارة تعليم البنات، بيشة، المملكة العربية السعودية، وكلية الآداب، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

البرتغاليون قد أنشؤوا إمبراطورية تجارية كبيرة في الشرق ضمت هرمز عند مدخل الخليج ومواني مسقط وصحار وقرى في عمان ومحطات مختلفة على طول الساحل الغربي للهند، وأجزاء من سيلان وملقا وعدداً من الممتلكات في خليج الملايو. كما أصبح الساحل الشرقي في أفريقيا جزءاً من تلك الامبراطورية الواسعة، وصارت ثروات الشرق تنقل عبر المحيط الهندي إلى البرتغال التي أصبحت بذلك على قدر كبير من القوة والازدهار.(١)

لكن سرعان ما انهارت القوة البرتغالية (التي وصلت إلى ذروتها في منتصف القرن السادس عشر)، ولم تستطع الصمود طويلاً، وأُرغمت على الانسحاب السريع من دائرة التنافس القائم حول السيطرة على منطقة الخليج. ومن الأسباب المهمة التي ساعدت دولة عمان في نهاية القرن السابع عشر الميلادي على طرد البرتغاليين عودة الاستقرار والأمن إليها على يد أئمة أسرة اليعاربة؛ فقد كان لهذه الأسرة الفضل كله في القضاء على قوة البرتغاليين ليس في عمان وحدها بل في الخليج العربي كله.

تولت شركات تجارية مساهمة حركة الاستعمار الهولندي والبريطاني في آسيا؛ ففي عام (١٠٠٢هـ/١٥٩٤م) كان الهولنديون قد ألفوا شركة للتجارة الشرقية، سميت شركة الهند الشرقية الهولندية، وبعد أعوام قليلة تبعهم الإنجليز سنة (١٠٠٩هـ/١٦٠٠م)، فمنحوا شركة الهند الشرقية البريطانية أول امتياز لها.(٢) وتمكنت هذه الشركات من الحصول على (حقوق ملكية) من قِبل حكوماتها، فتنازلت لها عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول التي تقع في مناطق نفوذها.(٣)

وقد أخذت القوتان الإنجليزية والهولندية تحلان محل القوة البرتغالية في

---

(١) مديحة أحمد درويش، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، سلطنة عمان في القرنين (١٨ و١٩)، الطبعة الأولى، جدة، ص ص ٢٥، ٢٦.

(٢) Wilson, A.T. (1919), The Persoan Gulf, London, p.p 117-118.

(٣) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص٤٤.

الخليج، كما بدأ تقدم السياسة والتجارة والصناعة يظهر بين القادمين الجدد؛ وذلك رغبة في الحصول على احتكار التجارة مع فارس. غير أن ذلك لم يمنع هولندا من التحالف مع بريطانيا في مساعدة فارس حيث توحدت أساطيلها البحرية لقهر البرتغال.(٤)

وفي الخمسينيات من القرن السابع عشر بلغت التجارة الهولندية ذروة ازدهارها، واستطاعت هولندا الحصول على الأفضلية في الخليج التي استمرت إلى نهاية القرن السابع عشر، وبخاصة في البصرة وبندر عباس. وفي سنة (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م) تكونت شركة الهند الشرقية الفرنسية، وبدأت تزداد حدة المنافسة بين الدول الأوروبية الثلاث في منطقة الخليج ألا وهي هولندا وإنجلترا وفرنسا.(٥) واستمر الهولنديون يتمتعون طوال القرن السابع عشر بالتفوق في الخليج والمحيط الهندي، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى تركيز جهوداتهم الاستعمارية في جزر الهند الشرقية تاركين الإنجليز والفرنسيين يتنافسون على الهند والبحار المحيطة بها.(٦) ومع نهاية القرن نفسه بدأ النفوذ الإنجليزي ينمو على حساب النفوذ الهولندي.(٧) وبعدها بدأ الصراع بين الإنجليز والهولنديين للسيطرة على تجارة المنطقة. وكان التفوق للهولنديين أولاً، ولكنه لم يستمر طويلاً، فما إن أوشك القرن السابع عشر على نهايته حتى هبطت قوة السيطرة الهولندية، وكانت إيران قد سمحت لشركة الهند الشرقية الإنجليزية بإقامة وكالة تجارية في ميناء بندر عباس مكافأة لها على مساعدتها في تخليص الجزيرة من البرتغاليين (عام ١٠٣١هـ/١٦٢٢م).(٨)

---

(٤) قدري قلعجي، (١٩٦٥م)، الخليج العربي، بيروت، ص ص ٣٨٣–٣٨٨.

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة، محافظ عابدين، محفظة ٢٧٣، وثيقة ٣٧ ومرفقاتها العربية.

(٦) جاد طه، (١٩٦٩م)، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، ص ص ٧٥–٧٦.

(٧) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٨) Wilson, A.T: op, cit, p.p 128-152.

ومما يجدر ذكره، أنه كان للنفوذ الهولندي في المحيط الهندي أثره في حدوث تقارب بين الإنجليز وسلطان مسقط، الذي كان يدرك أن صداقته مع دول أوروبية في مواجهة دولة أوروبية أخرى خير وسيلة لتجنب اعتداء دولة أخرى عليه. ومنذ عام (١١٦٧هـ/١٧٥٣م) زادت العلاقات الطيبة بين الجانبين ولاسيما بعد قيام حرب السنوات السبع في أوروبا.(٩)

- التنافس الفرنسي - الإنجليزي حول عمان:

واشتد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على غريمتها في حرب السنوات السبع (١١٦٨-١١٧٥هـ/١٧٥٦-١٧٦٣م)(١٠)، وهي الحرب التي فقدت فرنسا فيها معظم مستعمراتها في أمريكا والهند. وبذلك خلا الميدان لبريطانيا، فانفردت بالنفوذ في الخليج العربي.(١١)

بيد أن اهتمام فرنسا بالخليج العربي بدا أكثر وضوحاً منذ قيام الثورة الفرنسية ودخولها في حرب مع إنجلترا، فأدخلت فرنسا في خططها مهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند.(١٢) وتمكنت فرنسا من عقد معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان مسقط، وكان هدف فرنسا من الوصول إلى منطقة الخليج

---

(٩) السيد رجب حراز، (١٩٦٨م)، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، القاهرة، ص٥٢.

(١٠) كان العامل الأساسي الذي تسبب في قيام هذه الحرب هو احتدام المنافسة بين إنجلترا وفرنسا في جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية في الغرب؛ حيث تأزم الموقف بين المستعمرين الإنجليز والفرنسيين، فبات ينذر بوقوع حرب صريحة بين الدولتين حتى يتقرر مصير هذه المستعمرات (انظر: زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا الحديث، الجزء الأول، القاهرة، بدون، ص٣٠٣).

(١١) صلاح العقاد، (١٩٥٦م)، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٥٦م، ص٣٢.

(١٢) محمد أنيس، السيد رجب حراز، (١٩٦٧م)، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ص١٠٢.

العربي هو العمل على محاولة غزو الهند واسترجاع المناطق التي تنازلت عنها لبريطانيا بمقتضى معاهدة الصلح التي وقعت بين البلدين في باريس سنة (١١٧٦هـ/١٧٦٣م) في أعقاب حرب السنوات السبع(١٣).

وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر دخلت بريطانيا في تنافس حاد مع فرنسا للسيطرة على عمان، حيث كانت العلاقات بين عمان وفرنسا أفضل من علاقاتها ببريطانيا وإن كانت تتعرض للتوتر بسبب اعتداء القراصنة الفرنسيين، في بعض الأحيان، على السفن العربية الراسية في مسقط أو بعض الموانئ العمانية الأخرى، إلا أن هذه العلاقات سرعان ما كانت تعود أقوى بمجرد أن تقوم فرنسا بتعويض السلطان عن الخسارة التي تسبب فيها قراصنتها.(١٤)

ولا عجب في تفضيل سلطان مسقط لعلاقاته مع فرنسا على غيرها من الدول الأوربية، إذا عرفنا أن السلطان كان يفهم الصداقة بقدر ما تدر عليه وعلى مواطنيه من أرباح، وأن الفرنسيين كانوا يوظفون أسطول عمان التجاري لنقل بضائعهم وسلعهم التجارية من مستعمراتهم في جزيرتي موريشس (ايل دي فرانس) وبوربون في المحيط الهندي، وهذه العمليات كانت تدر أرباحاً وفيرة على العمانيين وعلى السلطان نفسه، الذي كان يملك بعض السفن التجارية الخاصة به. أما العلاقات الودية التي كانت تبديها إنجلترا له بديلاً عن المكاسب التجارية القائمة بين مسقط والمستعمرات الفرنسية لم تكن من الأمور التي تقنع السلطان.(١٥)

وهنا أدركت بريطانيا خطورة علاقة فرنسا بعمان، عندما لوحت فرنسا برغبتها في إقامة وكالة فرنسية(١٦) لها في عمان سنة (١١٩٥هـ/١٧٨٥م)

(١٣) سلطان محمد القاسمي، (١٩٩٣م)، العلاقات العمانية الفرنسية (١٧١٥– ١٩٠٥م)، دبي، ص٣٩.

(١٤) المرجع السابق نفسه، ص٤٣.

(١٥) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص٥٢–٥٣.

(١٦) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٤٢.

وأبدى السلطان ترحيبه بهذه الرغبة في حين رفض إقامة وكالة إنجليزية عندما أبدت حكومة بومباي رغبتها في ذلك[١٧]؛ إذ إنها كانت تعتبر الخليج ضمن مناطق نفوذها من جهة، ومن جهة أخرى كانت تعتبر عمان مفتاح الخليج وهمزة الوصل إلى الهند. هذا فضلاً عن أن بريطانيا قد وضعت الخليج في مجال استراتجيتها انطلاقاً من إيمانها القائم على أن الدولة التي تسيطر على الخليج العربي وعلى ساحل عمان تستطيع أن تتحكم فيها وتحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وأفريقيا.[١٨]

واجهت بريطانيا موقف فرنسا بتدعيم سيادتها البحرية في المحيط الهندي باستيلائها على مستعمرة الرأس (الكاب) وسيلان وجزر سيشل (إيل دي فرانس). وكان الفرنسيون يتخذون من الجزيرة الأخيرة قاعدة لمهاجمة السفن البريطانية في المحيط الهندي؛ إذ كان الفرنسيون يعدون هذه الجزيرة مفتاح المحيط الهندي، ومن ثم فقد كان سقوطها في يد الإنجليز عام (١٢٢٤هـ/ ١٨١١م) مؤذناً بانحسار النفوذ الفرنسي عن المحيط المذكور.[١٩]

ولقد ظلت بريطانيا تعمل منذ القرن الثامن عشر على تثبيت وجودها في المنطقة من خلال صراعها مع القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى حتى تمكنت في النهاية من الانفراد بها، ولقد ساعد بريطانيا دون غيرها على أن تنفرد بالسيطرة في منطقة الخليج، تفوقها البحري الذي جعلها أكبر قوة في أوروبا إن

---

(١٧) Miles, S.B. (1919), The counters and tribes of Persian Gulf, vol 2, London, p. 286.

(١٨) خالد العربي، (١٩٧٢م)، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، ص ص ٣٦، ٣٧.

(١٩) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص٥٤. وانظر أيضاً Coupland, R. (1856 - 1890), The Explotation of East Africa, London, 1930, p.7.

لم يكن في العالم كله؛ ذلك أنه ليس في وسع أي دولة أن تمارس نفوذاً على منطقة الخليج ما لم تكن هذه الدولة تملك السيطرة على البحار.

وكان أسلوب بريطانيا لتثبيت وجودها في المنطقة يتخذ في البداية حجة القضاء على القرصنة وتأمين الملاحة الدولية؛ فقد عقدت مثلاً في عام (١٢٣٥هـ/١٨١٩م) معاهدة محاربة القرصنة مع شيخ البحرين وكذلك معاهدات لإلغاء تجارة الرقيق مع سعيد بن سلطان آل بوسعيد في عمان عام (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م). وقد ظلت بريطانيا تراقب المنطقة، وتدعم السلطات الحاكمة، وتسعى إلى تأليب بعضهم ضد بعض حتى تمكنت في النهاية من فرض سيطرتها بشكل تام على المنطقة من خلال المعاهدات والارتباطات السياسية.(٢٠)

- الأوضاع الداخلية بعمان وانعكاسها على العلاقات العمانية - البريطانية:

لقد حدثت تطورات مهمة في عمان غيرت استراتيجية الخليج العربي؛ فقد استتب الأمر في بادئ الأمر للأئمة اليعاربة الذين حكموا من (١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م) إلى (١١٥٤هـ/١٧٤١م)، وتمكنوا خلال حكمهم من تطهير بلادهم من البرتغاليين في ١٩ محرم ١٠٦٠هـ/٢٣ يناير ١٦٥٠م، واستطاعوا إزالة نفوذهم نهائياً من الخليج بعد سنتين من طردهم. كما امتد نفوذ اليعاربة إلى شرق إفريقيا، ونشروا لغتهم وحضارتهم في تلك القارة الأفريقية.(٢١)

وقد تغير الحال بسبب التمزق الداخلي وتصارع الزعماء، وانتقل الحكم من أيدي اليعاربة إلى أيدي آل بوسعيد. وكان من أبرز حكامهم خلال هذه الفترة سعيد بن سلطان.(٢٢) وبولاية السيد سعيد بن سلطان تدخل عمان

(٢٠) لاندن، (١٩٨٤م)، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، طبعة ٣، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، ص٢١.

(٢١) زاهية قدورة، (١٩٧٥م)، تاريخ العرب الحديث، بيروت، ص٧١.

(٢٢) Wilson, A.T: op, cit., p.p 233-234.

مرحلة تاريخية جديدة حيث استمر حكمه ما يزيد على خمسين عاماً (١٢٢١هـ/١٨٠٦م- ١٢٧٢/١٨٥٦م)، وفتحت عمان في عهده أبوابها على الحضارة الأوروبية. هذا، ويعتبر السيد سعيد بن سلطان من أهم شخصيات الخليج العربي طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، وظلت عاصمته مسقط من أهم مراكز التجارة والسياسة في حوض الخليج بأسره، كما ملكت مسقط في عهده أقوى أسطول تجاري حربي في المنطقة بعد بريطانيا.(٢٣)

وكان السيد سعيد بن سلطان قد بدأ حكمه في الوقت الذي بدأ فيه الصراع الفرنسي البريطاني يدخل مرحلته الحاسمة. وكان موقع عمان الاستراتيجي المسيطر على مدخل الخليج العربي والطريق البري بين الهند والبحر المتوسط، الذي يبعد مسافة قصيرة عن الطريق البحري بين السويس وبومباي، قد جعل بلاده تتأثر قبل اعتلائه العرش بردود الفعل الدبلوماسية الناتجة من الصراع الأوروبي في المحيط الهندي.

أضف إلى ما سبق، أنه في السنوات الأولى من حكمه كانت الدولة السعودية الأولى تمثل القوة الخطيرة والنامية على ساحة الجزيرة العربية، وقد غزا السعوديون عمان وتمكنوا من الاستيلاء على إقليم الظاهرة وواحة البريمي. وازداد تهديد السعوديين لعمان خطورة بانضمام القواسم أصحاب رأس الخيمة على الساحل العماني إليهم، وكانت القواسم في ذلك الوقت القوة المسيطرة على الملاحة في الخليج العربي وركزت نشاطها البحري في تهديد سلطنة مسقط وملاحتها.(٢٤)

وأمام هذا التهديد السعودي القاسمي شعر سعيد بحرج مركزه مما جعله يتطلع إلى المعونة الأوروبية، وكان يأمل في الإنجليز، ولكنهم في ذلك الوقت كانوا غير راغبين في التورط داخل شبه الجزيرة. ولذا كان على السيد سعيد أن يواجه القواسم وآل سعود في بداية الأمر وحده، وقد اضطر أمام الهجمات

---

(٢٣) سيد نوفل، (١٩٧٢م)، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، إمارات ساحل عمان، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ص ٦٤-٦٥.

(٢٤) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص ٩١- ٩٢.

السعودية إلى طلب الصلح مع حكام الدرعية[٢٥] عام (١٢٢٣هـ/١٨٠٨م) ودفع الزكاة السنوية لهم.[٢٦]

وابتداء من عام (١٢١٢هـ/١٧٩٧م) تضافرت عدة عوامل لتؤكد أهمية مسقط الاستراتيجية وتجعلها معبراً بحرياً رئيساً للهند ولتأمين الأسطول البحري البريطاني. وهنا تغيرت سياسة بريطانيا التقليدية نحو مسقط على أساس أنها ليست مجرد منطقة يجب الاهتمام بها لحماية السفن البريطانية من القرصنة العربية أو أنها محطة تجارية في الطريق إلى آسيا الشرقية فحسب بل أصبح وضعها الاستراتيجي خطيراً للغاية وذا أهمية خاصة بالنسبة لها، ولاسيما عندما أحست أن فرنسا بصدد تجهيز حملة إلى الشرق تمهيداً لغزو الهند.

وكان أول مظهر من مظاهر الاتصال بين حكومة بومباي وسلطان مسقط بشكل جاد ورسمي، هو إيفاد أحد موظفي الشركة – وكان فارسي الجنسية ويدعى مهدي علي خان – لكي يتفاوض مع سلطان مسقط، وفوض بعقد اتفاقية معه[٢٧]، وزود بتعليمات تتلخص في الآتي:

١ – إن حكومة بومباي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط.

٢ – إن بريطانيا تأمل في أن يقوم السلطان في مسقط بطرد الرعايا الفرنسيين والاستغناء عن خدماتهم.

٣ – أن يحل الإنجليز محل الفرنسيين في مجال الخدمات المطلوبة للسلطان وبخاصة الأطباء الذين يعملون في خدمته.[٢٨]

---

(٢٥) كيلي، جون، (١٩٧٩م)، بريطانيا والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠، ج١، ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت، ص١٨٠.

(٢٦) ابن رزيق، (١٩٧٧م)، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق محمد مرسي، جزءان (سلطنة عمان)، وزارة التراث القومي والثقافة، ص٥٢١.

(٢٧) لاندن، مرجع سابق، ط٣، ص٦٧.

(٢٨) عبد القادر الزلوم، (١٩٦٣م)، عمان والإمارات السبع، دراسة جغرافية إنسانية، بيروت، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

ولقد وصل مهدي علي خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر ١٧٩٨م (١٢١٣هـ)، وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام نجح في كسب ثقة سلطان بن أحمد إلى جانب الشركة، وحصل على موافقة السلطان على توقيع معاهدة سياسية مع بريطانيا في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م (١٢١٣هـ).[٢٩] وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة سياسية تربط بين بريطانيا ومسقط. وتضمنت المعاهدة سبع مواد، وقد عوملت مسقط من جانب السلطات البريطانية على أنها دولة مستقلة لها كامل السيادة على أراضيها، وهي، في الواقع، أيضاً أول معاهدة سياسية بين بريطانيا ودولة عربية مستقلة.

ومما يجدر ذكره، أن بريطانيا فرضت على الحكومات التزام بنود المعاهدة وعدم الانحراف عنها. وأخرجت المعاهدة في المادة الثانية عمان عن حيادها التقليدي لتصبح صديقة لبريطانيا وأصدقائها وعدوة لأعدائها. كما أخذ السلطان عهداً على نفسه في المادة الثالثة بأنه لن يستجيب لمحاولات فرنسا وهولندا، في فتح وكالات تجارية لهما مادام هناك حالة حرب بينها وبين بريطانيا. وفي المادة الرابعة وافق السلطان على طرد طبيبه الفرنسي.

لقد خسرت عمان بتوقيعها هذه المعاهدة حيادها التقليدي في الحروب السابقة، وأصبحت حليفة لبريطانيا في الهند. بل إن السلطان وصل به الأمر إلى حد الرضوخ بالموافقة على إقامة حامية بريطانية في جزء من أملاكه[٣٠]، ومنح الوكالة التجارية جميع الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات البريطانية في فارس والدولة العثمانية.[٣١]

---

(٢٩) إسماعيل أحمد ياغي، (جمادى الآخرة ١٤٠١هـ، أبريل ١٩٨١م)، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر، مجلة الدارة، السنة السادسة، العدد الثالث، ، ص ص ١١٧-١٤٠.

(٣٠) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣١) إسماعيل أحمد ياغي، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، العالم العربي في العصر الحديث، ط١، الرياض، ص٢٤٢.

وتجدر الإشارة، فيما يتعلق بهذه المعاهدة إلى أن العامل الاقتصادي كان له دور مهم في هذا الموقف؛ ذلك أن مهدي علي خان هدد السلطان بالمقاطعة الغذائية من جانب الهند، وكانت حكومة عمان تعتمد على الهند في إمدادها بالأرز، وهو بمنزلة غذاء رئيسي لشعبها، ومن ثم خشيت أن تتخذ الشركة إجراءات صارمة لو أنها رفضت العرض البريطاني بتوقيع المعاهدة.(٣٢)

وفي عام (١٢١٤هـ/١٧٩٩م) أرسلت بريطانيا جون مالكولم (John Malcolm) مساعد المقيم البريطاني في حيدر أباد في بعثة إلى فارس، ثم طلبت إليه المرور على مسقط لإجراء مزيد من المفاوضات لعقد معاهدة جديدة تتوافر لها صفة الإلزام من جانب سلطان مسقط، ووقعت المعاهدة في أكتوبر (١٢١٥هـ/١٨٠٠م).(٣٣) وقد ردد مالكولم لسلطان مسقط مآخذ الحكومة البريطانية تجاهه وكيف أنه وقف موقفاً سلبياً تجاه تطبيق المعاهدة، كذلك استمراره في التعامل مع الفرنسيين في النواحي التجارية. وقد نجح مالكولم في إضافة بندين رئيسيين إلى معاهدة سنة (١٢١٣هـ/١٧٩٨م) السابق توقيعها، وهما:(٣٤)

١ – أن يقيم مفوض إنجليزي يمثل حكومة بومباي بشكل دائم في مسقط.

٢ – أن تستمر صداقة الدولتين إلى الأبد وإلى أن تتوقف دورة الشمس والقمر في الفلك.

وفعلاً وافق السلطان على القيام بتنفيذ المعاهدة الجديدة.(٣٥) فعين بوجل (Bogle) ليمثل بريطانيا بصفة دائمة، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقبل فيها مسقط ممثلاً سياسياً مقيماً بصفة دائمة في أراضيها. ولا شك في أن ذلك كان له أثر عميق في توجيه سياسة عمان.

(٣٢) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٣٣) عبد القادر الزلوم، مرجع سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

(٣٤) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في العصر الحديث، ص٢٤٢.

(٣٥) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص١١٦.

وعندما مات (بوجل) في العام نفسه خلفه الكابتن ديفيد سيتون (David Seton) الذي نجح في إذابة الجليد تماماً بين السلطان وبريطانيا. واستمر سيتون لمدة ثماني سنوات مقيماً في مسقط يعمل على إرساء قواعد النفوذ البريطاني في عمان، انطلاقاً من إيمان بريطانيا بترك حماية تجارة الخليج إلى سلطان عمان معتقدة أن تأثيره على سياسة الخليج مستقرة. على أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها عمان في مستهل حكم السيد سعيد بن سلطان كانت من العوامل التي دفعت العاهل الجديد إلى الارتباط بحليف قوي.[٣٦] وبخاصة بعد أن تكالبت بريطانيا وفرنسا على الاستفادة من ميناء مسقط الاستراتيجي، وحاول السلطان سعيد أن يقيم علاقات طيبة مع كلتا الدولتين خشية وقوع بلاده فريسة سهلة لأي جانب، ولو أنه كان يميل في واقع الأمر إلى جانب فرنسا.[٣٧]

ومن ثم تعرضت عمان مع بداية القرن التاسع عشر الميلادي "الثالث عشر الهجري" لحرب شرسة من القواسم.[٣٨] مما اضطر السيد سلطان للموافقة على تجديد المعاهدة السابق توقيعها مع بريطانيا (١٢١٣هـ/١٧٩٨م)

---

(٣٦) إسماعيل أحمد ياغي؛ العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر، ص ص ١١٧-١٤٠.

(٣٧) كيلي، جون، مرجع سابق، جزء ١، ص١٠٧.

(٣٨) القواسم قبيلة عربية موطنها الأصلي نجد، هاجرت إلى ساحل عمان في النصف الثاني من القرن السابع عشر، واشتغلت بالملاحة وغدت قوة بحرية متفوقة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، وامتد نفوذها بين قطر وخورفكان وأجزاء من الساحل الإيراني من الخليج. وكان راشد بن مطر القاسمي قد أعلن استقلاله عن عمان على أثر زوال دولة اليعاربة، وقد اتخذ القواسم من رأس الخيمة قاعدة لهم ولنشاطهم، كما كانت لهم قاعدة أخرى مهمة على الساحل العماني وهي ميناء الشارقة التابع للقواسم. ووجّه القواسم نشاطهم البحري نحو الساحل العماني، وخضع لسلطانهم كامل الجزء الشمالي منه، وكانوا في عداء مستمر مع أسرة آل بوسعيد (مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ٩٢).

باعتبار بريطانيا القوة الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تقدم له المساعدة ضد خصومه، وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا لم تحاول التدخل لتأييد عمان في تلك الحروب على الرغم من ارتباطها معها بالمعاهدة المذكورة.(٣٩)

– مواجهة الإنجليز للقواسم وتأثيره على العلاقة البريطانية – العمانية:

وكانت سياسة بريطانيا حتى ذلك الحين تحرص على عدم الدخول في المنازعات التي تنشأ بين قبائل المنطقة العربية، غير أن بريطانيا وجدت نفسها مضطرة في عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) للقيام بعمل حربي ضد القواسم، ولم يكن ذلك استجابة لسلطان مسقط أو رغبة في مساعدته على استرجاع جزر قشم وهرمز وبندر عباس، الذي تم في عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م)، بل كان حرصاً على مصالحها التي باتت مهددة بعد السيطرة التي تمت للقواسم على مضايق هرمز، فأصبحوا في وضع يمكنهم من تهديد أي سفينة قادمة إلى الخليج أو خارجة منه ومهاجمتها.

والأهم من ذلك تخوف بريطانيا من المنافسة الحربية للقواسم إلى جانب المنافسة في المجال الاقتصادي والتعامل مع التجارة الدولية في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي.

أوفدت بريطانيا الكابتن سيتون (D.Seton) على رأس حملة لتأديب القواسم، وحققت الحملة هدفها وانتهت بتوقيع اتفاقية(٤٠) في ١٧ من ذي القعدة ١٢٢٠/٦ فبراير ١٨٠٦م بين بريطانيا والقواسم أقر فيها القواسم بالمطالب البريطانية، وهي التعهد باحترام السفن البريطانية ودفع غرامة تعويض عن السفن الهندية التي استولوا عليها، كما نصت على قيام السلام بين القواسم على سواحل شبه جزيرة العرب وفارس وبين شركة الهند الشرقية، واحترام القواسم لعلمها ولممتلكاتها ورعاياها، وتعهد القواسم بمساعدة السفن

(٣٩) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص١٠٨.

(٤٠) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص ١٠٩ – ١١٠.

البريطانية اللاجئة إلى سواحلهم والمحافظة على ممتلكاتها وتمكينها من التزود بالوقود والماء.[٤١] ونصت المعاهدة على أنه في حالة رغبة القواسم في نقضها فلا بد لهم من إنذار السلطات البريطانية بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.[٤٢]

ومع بداية حكم سعيد بن سلطان (١٢٢١-١٢٧٢هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م) أغلقت بريطانيا وكالتها في مسقط - وكان ذلك في عام (١٢٢١هـ/١٨٠٦م) - خوفاً من التورط في الدفاع عن مسقط أو في مشكلاتها وبخاصة في علاقة مسقط بالقواسم.[٤٣]

ولقد ظلت بريطانيا ترقب نشاط القواسم دون أن تتعرض لهم ماداموا بعيدين عن التعرض للسفن البريطانية، كما كانت بريطانيا تعتقد أن القواسم، بما كانوا يقومون به من نشاط بحري معاد تجاه السفن البرتغالية والهولندية والفرنسية، يؤدون لها خدمة كبيرة في إضعاف المنافسة لها في الخليج. ولكن عندما بدؤوا يتعرضون للسفن البريطانية الراسية في الخليج أدركت بريطانيا خطر القواسم على نفوذها ومصالحها[٤٤]؛ فقد قام القواسم في أواخر ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م بأسر الباخرة التجارية البريطانية الضخمة منيرفا (Minerva) وقتلوا جميع بحارتها.[٤٥]

وأمام تزايد الحملات البحرية للقواسم في الخليج وكثرة تعرضهم للسفن البريطانية وسفن سلطنة مسقط مع توالي الهزائم على السيد سعيد بن سلطان أمام القواسم، خشيت حكومة الهند أن يضطر السيد سعيد للدخول في اتفاقات جديدة مع الفرنسيين، وعلى ضوء ذلك قررت حكومة بومباي إرسال حملة

---

(٤١) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٤٢) Miles, op. Cit., vol, p. 298.

(٤٣) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص ١١١، ١١٢.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ١١٢.

(٤٥) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ٢٤٥.

عسكرية لوضع حد لنشاط القواسم والقضاء على مراكزهم.(٤٦) ولقد ساندت قوات السلطان سعيد تلك الحملة التي جعلت من مسقط مركزاً لعملياتها.(٤٧)

عاود القواسم نشاطهم البحري بعد عامين من التوقف على أثر الحملة التي تعرضوا لها سنة (١٢٢٤هـ/١٨٠٩م)، وقد تمكنت الحملة من تدمير رأس الخيمة (١ شوال ١٢٢٤هـ/نوفمبر ١٨٠٩م)، واستعادوا قوتهم ونشاطهم وأخذوا يتعرضون للسفن البريطانية انطلاقاً من الخليج وبحر عمان والمحيط الهندي، ووصل نشاطهم إلى سواحل الهند مما دفع بريطانيا إلى إرسال حملة سنة (١٢٣٤هـ/١٨١٩م) ضد القواسم بقيادة الجنرال وليام جرانت كير (Keir)؛ وذلك لتدمير أسطول القواسم الحربي وجميع مستودعات الذخيرة والمخازن الحربية ثم التوجه إلى الشارقة فالجزيرة الحمراء فعجمان وغيرها من سواحل المنطقة مما لها علاقة بالقرصنة وتدمير السفن والمعدات التابعة لتلك المشيخات.(٤٨)

وقد تحركت الحملة من بومباي في ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩م (١٢٣٥هـ)، وحققت هدفها الأول في رأس الخيمة في أوائل ديسمبر (١٢٣٥هـ/١٨١٩م). وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوى والفارق الكبير في الأسلحة التي استخدمها كل من الخصمين، فقد أظهر القواسم شجاعة فائقة في الدفاع عن بلدتهم، ولم يتمكن الإنجليز منها إلا بعد ستة أيام من القصف المستمر لها بمدافعهم. وبعد تدمير رأس الخيمة تدميراً تاماً واستسلام القواسم لم تقم بعد ذلك حركة مقاومة تذكر في الموانئ الأخرى.(٤٩) وكان أهم نتائج الحملة الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية في معاهدات جعلت من بريطانيا حكماً في شؤون الخليج.(٥٠)

---

(٤٦) محمد مرسي عبدالله، (١٩٦٥م)، العلاقة بين الدولة السعودية الأولى وعمان من سنة ١٧٩٣-١٨١٨م، القاهرة، ص ١٥٧.

(٤٧) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥.

(٤٨) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ص ٧٧ – ٧٨.

(٤٩) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٥٠) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٤٦.

وهكذا حققت بريطانيا هدفها في القضاء على القواسم تماماً، ودمرت مركزهم الرئيس في رأس الخيمة، وتعقبت فلولهم، ثم أقامت عدة حاميات عسكرية على طول الساحل العماني، أهمها في رأس الخيمة، كما وضعت قوة عسكرية في جزيرة قشم، وقد أدت هذه الحملة إلى تقييد نشاط مشيخات الساحل باتفاقيات أولية أعقبها عقد معاهدة السلام لعام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)، فكرست بذلك استمرار حالة التفكك بين مناطق الخليج[٥١]؛ إذ نصت المعاهدة في إحدى عشرة مادة على وقف أعمال النهب والقرصنة بحراً وبراً إلى الأبد من جانب العرب المشتركين في المعاهدة، وأن يعمل العرب المتصالحون في البر والبحر على جعل البحرية البريطانية رمزاً لنبذ الحرب والتصالح مع الحكومة البريطانية، وأن تحمل كل سفينة بياناً موقعاً من الشيخ ومن مندوب بريطانيا باسمها ومساحتها وحمولتها ورخصة رجالها وأسلحتها وبلد إبحارها ووجهتها، وأن يتضامن العرب المتصالحون مع بريطانيا في العمل ضد أي قبيلة أو جماعة تنقض هذه المعاهدة.[٥٢]

وإذا كانت بريطانيا في وقت من الأوقات قد سمحت للقوى البحرية التي تسكن الساحل العماني، وعلى رأسهم القواسم، بالتصدي والقيام ببعض العمليات الحربية ضد الأساطيل الفرنسية والهولندية والبرتغالية، وأقرت بمشروعية هذه الأعمال وأمسكت عن نعتها بالقرصنة، فإن بريطانيا لم تتوان بعد أن قضت على المنافسة الأوروبية بفضل القوى المحلية البحرية، عن تحطيم هذه القوى والقضاء عليها نهائياً؛ وذلك خوفاً من استفحال خطر هذه القوى المحلية على مصالحها التجارية وعلى استراتيجيتها وتنفيذ مخططاتها في المنطقة.

---

(٥١) صلاح العقاد، (١٩٦٥م)، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ص ص ١٠٥ – ١٠٨.

(٥٢) بدر الدين عباس، (١٩٧٨م)، الخليج العربي، ط١، ج١، الكويت، ص ص ١٤٥، ١٥٦.

ولقد كان للصدام الذي حدث بين القواسم والعمانيين أثره الكبير في تطوير العلاقات بين مسقط وبريطانيا؛ إذ أدت الاعتداءات المتكررة للقواسم على أرض عمان وموانئها إلى طلب سلاطينها النجدة والمساعدة العسكرية من بريطانيا. وخوفاً من أن تلجأ عمان إلى طلب المساعدة من فرنسا ورغبة في تأديب القواسم الذين أخذوا يعتدون على السفن البريطانية وقفت بريطانيا إلى جانب عمان ضد القواسم.

ولقد وجدت بريطانيا في التدخل بناء على طلب السلطة الشرعية في البلاد واستدعائها فرصة للتخلص من قوة القواسم التي كانت تسيطر على الساحل المهادن أو ساحل القرصنة كما كان يطلق عليه الإنجليز. وكانت بريطانيا تعمل في ذلك الوقت على إعادة ترتيب الوضع لصالحها في المنطقة، واستغلت بريطانيا في ذلك ظروف عمان وأوضاعها لتبرهن ظاهرياً على صداقتها للسلطان وفي الوقت نفسه تستفيد بالقضاء على القوى المناوئة لها. ويلاحظ أن بريطانيا كانت دوماً تقوم بالقضاء على القوى المحلية المناوئة فرادى ومتجنبة التعرض للقوى الأخرى حتى تتمكن من القضاء عليها كل على حدة.

– مسألة الرق وتأثيرها على العلاقات البريطانية – العمانية:

كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م) قانوناً يحرم الاتجار في الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها، كما يحرم على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق في أفريقيا أو نقلهم من هذه القارة إلى الخارج. وعلى أثر صدور هذا القانون اتجهت السفن الحربية البريطانية إلى التصدي لتجارة الرقيق في ساحل أفريقيا الغربي وفي المحيط الأطلسي.(٥٣)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، لماذا اهتمت بريطانيا بمكافحة تجارة الرقيق؟ وما هدفها من ذلك؟ أهو دافع إنساني أم أن المصلحة الاقتصادية هي التي حركت أسطول بريطانيا لهذا الغرض؟ والجواب عن ذلك هو أن إجراءات

(٥٣) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص٥٢.

محاربة تجارة الرقيق قد استغلت أحسن استغلال لتوطيد النفوذ البريطاني عبر البحار.[٥٤]

كانت تجارة الرقيق من زنجبار وقفاً على عرب مسقط وساحل عمان.[٥٥] وكانت تشكل جزءاً كبيراً من دخل السيد سعيد الذي كان يستفيد من تلك التجارة فائدة كبرى؛ إذ كان النخاسون يدفعون له الضرائب عن كل عبد، فضلاً عن أنه كان يستفيد من العبيد في شرق أفريقيا الذين كانوا دعامة نظامه الاقتصادي، حيث يعهد إليهم بفلاحة الأرض، كما كان ملاك الأراضي يسخرون الرقيق للعمل في أراضيهم خمسة أيام في الأسبوع وذلك في مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه ليقوم بزراعتها في اليومين الباقيين من الأسبوع.[٥٦] وقد استتبع نشاط تجارة الرقيق ورواجها في شرق أفريقيا قيام عدة أسواق للرقيق في تلك المنطقة وبخاصة في كلوة وزنجبار، وهما من أهم مراكز تجارة الرقيق في مهد القارة السوداء.[٥٧]

ويمكن القول إن السلطات البريطانية قد أولت تجارة الرقيق العربية اهتماماً بسيطاً في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر؛ فقد اعتبرت شركة الهند الشرقية أن نقل العبيد بواسطة أحد الرعايا البريطانيين أو بواسطة شخص يمثلها، جناية. وقد طبق هذا القانون في البنغال عام (١٢٢٨هـ/١٨٠٥م). وحذرت المخالفة بعقوبة السجن لمن يستورد العبيد إلى البنغال. وأصدرت بعد عامين (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م) تشريعاً آخر يقضي بتقديم تعهد مكتوب من ربابنة السفن الأوروبية وأصحابها الآسيويين بألا يعملوا في تجارة الرقيق. كما طبقت بريطانيا التشريع نفسه في ولايات بومباي.[٥٨]

---

(٥٤) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، القاهرة، ص٢٤٤.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٥٦) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص ٥٧٤.

(٥٧) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٥٨) زهدي سمور، (١٩٧٤م)، الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري، الكويت، ص١٤٦.

كانت بريطانيا تدرك تماماً أنه ينبغي عليها إذا أرادت القضاء على تجارة الرقيق، أن تحصل على تأييد السيد سعيد؛ لأن معظم مصادر تجارة الرقيق في الشرق الأفريقي تقع ضمن ممتلكاته، علماً بما قد يعرضه ذلك لخسارة مادية كبيرة، وهذا ما دفعها إلى إطلاع سلطان مسقط في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م) على التشريع الخاص بمنع تجارة الرقيق في الهند، وطلبت منه أن يخبر رعاياه التجار في كلكتا بالعقوبات التي قد يتعرضون لها إذا ما خالفوا القوانين(٥٩)، ومع ذلك نجحت في محاولاتها؛ فقد أذعن السيد سعيد لبريطانيا حرصاً على ضمان مركزه في ممتلكاته وتوطيد نفوذه فيها.(٦٠)

وفي عام (١٢٣١هـ/ ١٨١٥م) وصلت أنباء إلى حكومة بومباي تفيد أن القواسم قد استولوا على سفينة محملة بأعداد كبيرة من الرقيق كانت في طريقها من زنجبار إلى مسقط، وانتهز إيفان نبين (Evan Nepean) حاكم بومباي تلك الفرصة فكتب خطاباً شخصياً إلى السيد سعيد يستحثه فيه على تحريم تجارة الرقيق في أملاكه "**حتى يتبرأ من تهمة إباحتها**". وكان كل ما وعد به السيد سعيد مقابل ذلك هو تأكيد "**أن إذعانه في هذه المسألة سيقابل بالرضا التام من جانب الحكومة البريطانية**"(٦١)

ولقد حظي المحيط الهندي باهتمام كبير من شركة الهند الشرقية الإنجليزية؛ وذلك نظراً لارتباطه بالمصالح البريطانية وإن لم تبد تلك الشركة اهتماماً يذكر بأفريقيا الشرقية. وقد ازداد هذا الاهتمام بعد أن استولت على جزيرة إيل دي فرانس (موريشيس)، وتنازلت عنها فرنسا رسمياً بموجب معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م)، وذلك عندما وضعت الحروب النابوليونية أوزارها. فصدرت الأوامر بمجرد أن آلت موريشيس إلى الإنجليز أن يطبق فيها قانون تحريم تجارة الرقيق الصادر عام (١٢٢٢هـ/

(٥٩) من ليفسون إلى سيد مسقط في (٨ يونيه ١٨٤١م) .(P.R.O)F.O/ 84/387

(٦٠) جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(٦١) Gary, Sir j.m. (1957), The British in Mombasa, London, p.p 23-24.

١٨٠٧م)، وبذلك أصبح المضي في جلب الأيدي العاملة بهذه الطريقة إلى موريشيس مخالفاً للقانون.(٦٢)

وبالمقابل، فقد اتخذت فرنسا إجراء آخر مشابهاً في بوربون سنة (١٢٢٣هـ/١٨٠٧م) نتيجة لتشريع فرنسي يمنع استيراد العبيد للممتلكات الفرنسية. وفي العام التالي منع الرعايا الفرنسيون من الاشتغال بتجارة الرقيق، ومما يجدر ذكره أن الفرنسيين كانوا يجلبون العبيد الأفارقة للعمل في مزارعهم بجزيرتي إيل دي فرانس (موريشيس) وبوربون (ريونيون) وذلك نتيجة للتقدم الزراعي، وقد تدفق العبيد الأفارقة بأعداد كبيرة على جزيرة إيل دي فرانس بصفة خاصة حتى وصفت بأنها (نقطة سوداء في مياه المحيط الهندي الزرقاء الصافية). ولما كان التشريع الفرنسي لم يعتبر تجارة الرقيق جريمة، فقد رفضت الحكومة الفرنسية أن تمنح السفن البريطانية الحق في تفتيش السفن الفرنسية التي يشتبه في أنها تنقل الرقيق، وقد اتفق حاكما موريشيس (البريطاني) وبوربون (الفرنسي) على محاربة الرقيق. ونتج من الاتفاق هروب تجار الرقيق الفرنسيين إلى زنجبار، كما قل عدد السفن التي كانت تنقل العبيد سراً من الشاطئ الأفريقي إلى بوربون وموريشيس؛ حيث لم يزد عددها بعد الاتفاق عن ثماني سفن. وحتى يحقق الاتفاق أهدافه، فقد اقترحوا على سلطان مسقط منع بيع الرقيق من شواطئ بلاده للأوروبيين.(٦٣) وكان سلطان عمان قد فرض منذ عام (١٢٣١هـ/١٧٢٢م) ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من أملاكه، وقد جمع السلطان من هذه الضريبة في الفترة (١٢٢٤-١٢٣٠هـ/ ١٨٠٩-١٨١٤م) إيرادات عالية.(٦٤)

---

(٦٢) السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٦٣) Bombay Government. (1956), Selection from the Records, vol 24, Bombay, p.p 636-637.

(٦٤) السيد رجب حراز، أفريقيا والاستعمار الأوروبي، ص٥٨.

- معاهدات تحريم تجارة الرقيق وتأثيرها على الاقتصاد العماني:

أدت حملات حكومة بومباي في ساحل عمان إلى تغلغل النفوذ البريطاني في المنطقة؛ إذ أعطت المعاهدة العامة سنة (١٢٣٥هـ/١٨٢٠م) لحكومة بومباي حق تفتيش سفن إمارات ساحل عمان، للتأكد من تراخيصها الخاصة بها، ورفعها العلم المتفق عليه في المعاهدة؛ إذ تنص المعاهدة في بنديها الخامس والسادس على أن تحمل كل سفينة عربية سجلاً وتصريحاً بالسفر يوقع عليه رئيس المنطقة التابعة لها، ويبين فيها اسم المالك ونوع السفينة وحمولتها وميناء الخروج والوصول، وعلى ربابنة السفينة إبراز هذا التصريح عند تفتيشها على أن يجدد هذا التصريح سنوياً، ويصدق عليه من قبل الحكومة البريطانية.(٦٥)

لقد أصبحت قضية منع تجارة الرقيق مسألة أساسية في السياسة البريطانية، ونصت عليها المادة التاسعة من معاهدة (١٢٣٥هـ/١٨٢٠م) «المعاهدة العامة» على أن **(نقل العبيد رجالاً أو نساءً أو أطفالاً من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر يعد قرصنة ونهباً. ونحن واثقون بأن أصدقاءنا العرب لن يفعلوا شيئاً من هذا القبيل)**.(٦٦) كما عملت بريطانيا على الدخول في معاهدات مع كل من تركيا وفارس؛ فتم توقيع اتفاقية مع تركيا خاصة بإلغاء تجارة الرقيق بين أفريقيا وولاية بغداد، ثم كانت اتفاقية عام (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م) مع الحكومة الفارسية التي كانت تعطي بريطانيا حق مصادرة الرقيق وحق تفتيش السفن الفارسية، ولكن بشروط مخففة كثيراً عما كانت تتبعه مع الإمارات العربية في الخليج العربي والجزيرة العربية.(٦٧)

ويمكن القول إن حاكم موريشيس السير روبرت فاركوهار (Robert Farkhar) قد أخذ زمام المبادرة بمحاربة تجارة الرقيق، وحاول

(٦٥) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١١٩.

(٦٦) Iyne, R.N. (1905), Zanzibar in contemparay times, London, p39.

(٦٧) Bombay, Gov, vol 24, p.p 685-687.

إقناع حكومة بومباي باتخاذ خطوات سريعة لإقناع السيد سعيد بإلغاء تجارة الرقيق في أملاكه الأفريقية. وكتب رسالة إلى السيد سعيد بن سلطان في ١٠ مايو١٨٢٢م (١٢٣٧هـ) هنأه فيها على نجاح حملته على القرصنة[٦٨]، وذكر له أنه سيكتب إلى حاكم الهند العام، وأنه يأمل تعاونه مع الحكومة البريطانية في إنهاء تجارة الرقيق.

وكتب حاكم موريشيس رسالة أخرى إلى والي زنجبار العماني يحثه فيها على محاربة تجارة الرقيق وإلقاء القبض على الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال، واتخاذ ما يلزم من وسائل لإنزال العقوبة بهم طبقاً لما يستحقونه. كما كتب فاركوهار رسالة ثالثة إلى حاكم عام الهند لورد وارن هاستنجز (Hastings) طالباً أن يستخدم نفوذه في الضغط على سلطان عمان لوقف تصدير الرقيق من موانيه. وقد رد حاكم عام الهند على هذا الطلب قائلاً إن حكومة بومباي ستقدم احتجاجاً قوياً لدى مسقط بخصوص تلك التجارة، وقدمت حكومة الهند البريطانية رسالة إلى سلطان عمان تأكيداً لرسالة فاركوهار، ورد سلطان عمان على طلب حاكم موريشيس بأنه موافق على منع بيع العبيد للأوروبيين في موانئه الأفريقية، كما أخبر المقيم البريطاني في بوشهر الكابتن بروس بما تم الاتفاق عليه.[٦٩]

وهكذا تعرضت تجارة الرقيق العربية في شرق أفريقيا لهجوم مشترك من جانب حكومتي موريشيس وبومباي البريطانيتين، وكذلك من جانب الجمعية الأفريقية بلندن، ولقد صار معروفاً على وجه التأكيد في الهند أن السيد سعيد بن سلطان يجمع إيراداً ضخماً من الضريبة المفروضة على العبيد، وأن السلطات البريطانية بمطالبتها تحريم تجارة الرقيق في أملاكه الأفريقية إنما تطلب منه عمل شيء قد يجلب له كراهية رعاياه، كما يفقده مصدراً كبيراً من دخله. وبعد

---

(٦٨) Gray, Sir, j.m. op cit., p.p 25-26.

(٦٩) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص٦٣.

تبادل عدد من المراسلات بين بومباي وموريشيس، تقرر أن تقتصر مطالبة السيد سعيد على عدم السماح ببيع الرقيق للأوروبيين.

وعلى الرغم من أن السيد سعيداً كان يعلم أن منع بيع الرقيق سيعرضه لخسائر فادحة فإنه كان مضطراً لمجاراة السياسة البريطانية؛ لذا أصدر أوامره إلى ولاته في زنجبار وغيرها بعدم بيع الرقيق من الموانئ العربية بأفريقيا الشرقية. ويبدو أن السيد سعيد كان يأمل أن يضع صدور هذه الأوامر من جانبه حداً للضغط الواقع عليه، فإذا حدث وعصيت أوامره، فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق غيره. ولكن حاكم موريشيس كان يطمع في أكثر من استصدار هذه الأوامر، فكان يريد في الواقع إبرام معاهدة مع عمان يتعهد فيها السلطان وحلفاؤه بتحريم بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية. وأرسلت بالفعل إلى السيد سعيد مسودة للمعاهدة المقترحة.(٧٠)

وقد أعقب معاهدة السلام لعام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) سلسلة من المعاهدات، تعطي لبريطانيا في كل معاهدة أكثر من سابقتها حق التدخل في شؤون المنطقة تارة باسم السلام في البر والبحر وتارة باسم فض المنازعات بين المشيخات، وتجعل من نفسها حكماً مستديماً في فرض الغرامات والعقوبات.

تمكنت بريطانيا في ١٢٣٧هـ/يونيو ١٨٢٢م من عقد اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق مع سعيد بن سلطان، التي بموجبها حصلت السفن البحرية البريطانية على حق تفتيش سفن سلطنة عمان، وقد عرضت هذه الاتفاقية المجحفة سلطان مسقط لنقمة كبيرة من رعاياه في ساحل أفريقيا كما كبدت تجارته خسائر فادحة.(٧١)

وقع السيد سعيد على المعاهدة بالشروط التي اقترحها حاكم موريشيس. وكانت هذه المعاهدة "**وثيقة غير عادية نوعاً ما**"؛ إذ تألفت من عمودين: اشتمل

---

(٧٠) Wilson, A.T: op. cit., P. 216.

(٧١) مديحة أحمد درويش، مرجع سابق، ص ١١٩.

العمود الأيسر على بيان المطالب المقدمة إلى السلطان بواسطة مورسبي نيابة عن فاركوهار، في حين جاء في العمود الأيمن إجابات السلطان عن كل مطالب مكتوبة بخط يده ومختومة بخاتمه. وكان من بين المطالب المقدمة إليه، القضاء على تجارة الرقيق الخارجية نهائياً، فأجاب السلطان بأنه قد كتب إلى جميع ولاته يأمرهم بمنع بيع العبيد إلى أية أمة مسيحية، وأنه سوف يرسل إليهم المزيد من التعليمات بخصوص هذا الموضوع. وذكر السلطان رداً على مطلب آخر أنه سوف يرسل إلى ولاته تعليمات بالقبض على قباطنة السفن العربية التي تزاول تجارة الرقيق الخارجية ومعاقبتهم، وتكليف بحارة هذه السفن بإبلاغ الولاة في الموانئ التي يصلون إليها عن مخالفة قباطنتهم لأوامره، وإذا تستر البحارة على القباطنة فإنهم سيتعرضون للعقاب.(٧٢)

حقق العمانيون بصورة خاصة أرباحاً طائلة من وراء هذه التجارة التي اشتهروا بها؛ فقد كانت حكراً تاماً لعرب مسقط وحكامهم الذين كانوا يحصلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على استيراد الرقيق. ومن الواضح أن موافقة السيد سعيد على إبرام معاهدة مورسبي (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م) والتضحية بجزء كبير من إيراده وتعريض نفسه لكراهية عدد كبير من رعاياه، لا يرجع بالقطع لأسباب إنسانية، وإنما لعوامل سياسية واقتصادية(٧٣)؛ فقد كان السلطان في الواقع في حاجة شديدة إلى معاونة بريطانيا وتأييدها في عمان نفسها وفي الخليج العربي كله. وفضلاً عن ذلك، كان السلطان يرغب بشدة

(٧٢) Bombay, Gov, vol 24, p. 639.

(٧٣) من تلك العوامل؛ الركود الاقتصادي وتركيز السيد سعيد على زنجبار، وامتداد النفوذ الوهابي إلى جنوب شرقي الجزيرة العربية؛ مما جعل انعكاسات هذا الوضع سيئة على الحالة الاقتصادية في عمان وتهديداً مستمراً لاستقلالها السياسي، بجانب ذلك الانقسامات الداخلية التي كانت تمزق القبائل الإباضية (نور الدين بن حميد السالمي، (١٩٨٠م)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج١، مسقط، ص٩٧).

في عدم فقدان عطف بريطانيا على مشاريعه في أفريقيا الشرقية خصوصاً في ممبسة.(٧٤)

وتعتبر معاهدة مورسبي (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م) أول اتفاقية حددت إلغاء تجارة الرقيق مع سلطان مسقط، وهي الاتفاقية التي أعطت سفن البحرية الملكية البريطانية حق تفتيش سفن سلطنة مسقط في المحيط الهندي وراء خط يقع على بعد ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقي، وقد حذرت هذه الاتفاقية عرب عمان من بيع الرقيق للأفراد المسيحيين داخل السلطنة ونقلهم على السفن العربية إلى الدول المسيحية. كما هددت السفن العربية المهربة للرقيق بإيقاع العقوبة نفسها على السفن البريطانية المتلبسة بالجرم نفسه.(٧٥)

وقبل أن يجف مداد معاهدة (١٢٣٧هـ – ١٨٢٢م) كلف حاكم موريشيس الضابط البحري نورس (Nours) الإبحار إلى ساحل أفريقيا الشرقية الإسلامية، للتحقق من تنفيذ ولاة السيد سعيد لشروط المعاهدة. وقام نورس بتعيين أحد العرب، ويدعى «صالحاً» قنصلاً لبريطانيا في زنجبار بصفة مؤقتة، فوافقت وزارة المستعمرات البريطانية على تعيينه بصفته وكيلاً لحكومة موريشيس لمراقبة تجارة الرقيق.(٧٦)

اقترح الكابتن وليم أوين (W.F Owen) الضابط البحري البريطاني الذي وصل إلى مسقط في ديسمبر عام (١٢٣٨هـ/١٨٢٣م) تعديل معاهدة مورسبي (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م) بعد أن تبين له استمرار عملية تجارة الرقيق بين ممتلكات السيد سعيد الأفريقية والمستعمرة البرتغالية موزمبيق، غير أن الفنستون (Elvinston) رفض ذلك؛ لأن السيد سعيد لا يملك سلطة تفتيش السفن التابعة للدول الأخرى، وحجزها إلا أن هذا الرفض لم يغير من موقف أوين الذي نجح في ضرب تجارة الرقيق عندما استولى على ميناء ممبسة

(٧٤) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص ٦٦

(٧٥) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٧٦) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص ص ٦٦، ٦٥.

في فبراير (١٢٣٨هـ/١٨٢٣م) بمساعدة حكامها المزروعيين المنشقين على البوسعيد، والذين وجدوا الفرصة سانحة للتخلص من حكم السيد سعيد، وطالبوا بوضع ممبسة تحت الحكم البريطاني، ووافق أوين وحاكم موريشيس على ذلك، إلا أن وزارة المستعمرات البريطانية رفضت قرار الضم، وأمرت بسحب الحامية البريطانية، واستطاع السيد سعيد استعادة ممبسة، وأخضعها لحكمه بعد أن قضى على المزروعيين.(٧٧)

ولما كان السيد سعيد يرى في وجود قوة بريطانية إلى جانبه في مياه الخليج خير ضمان لمصالحه ضد أي اعتداء خارجي، فإنه أعرب عن استعداده لأن تعسكر قوة بريطانية في جزيرة قشم أو في أي منطقة من أراضيه، كما نجده يسعى جاهداً لإقناع بريطانيا في عقد اتفاقية أو حلف دفاعي مشترك عن مسقط ضد الاعتداءات الخارجية أو الداخلية، ظناً منه أنها لن تتأخر في الدفاع عنه وتقديم العون له عند مواجهته لأي خطر.

غير أن بريطانيا رفضت تماماً أن تستخدم الأسلحة البريطانية من أجل المحافظة على ممتلكات إمام مسقط وحراسة مستعمراته. وأكدت أن اهتمامها ينحصر في التجارة البحرية للخليج، وما بقيت هذه التجارة في أمان فلا يهمها من الذي يسيطر على الدول الواقعة على سواحل الخليج.(٧٨)

ولكن سرعان ما تغير الموقف البريطاني هذا عندما ظهر محمد علي والي مصر وقواته في منطقة شبه الجزيرة العربية وأصبح القوة الفعالة الأولى في المنطقة، ومحاولته بسط سيطرته على طول الساحل الممتد إلى مسقط، ورأت بريطانيا في ذلك خطراً كبيراً يهددها ويزعزع نفوذها في الخليج.

وخوفاً من امتداد النفوذ المصري إلى عمان، وبخاصة بعدما شعرت

---

(٧٧) Coupland, R. (1938), East Africa and its invadors from the earliest to the death of Sayyid Said in 1856,Oxford, p. 215 وانظر أيضاً، إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٤٩

(٧٨) Miles, op.cit,Vol 2, p.60.

بريطانيا بأن هناك نوعاً من التهاون بل الميل تجاه والي مصر وسلطته في المنطقة من قبل السلطان سعيد حاكم مسقط، سارعت إلى عقد اتفاقية تجارية سنة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) مع السلطان سعيد منعاً لأي تقارب عماني مصري. وكان من أهم بنودها تعيين قنصل بريطاني في مسقط وإعطاء هذا القنصل سلطات قضائية في أمر المنازعات بين الرعايا البريطانيين وبين المواطنين العرب في السلطنة.

وظلت تجارة الرقيق مستمرة بين شرق أفريقيا والخليج دون تدخل خارجي حتى رأت بريطانيا تكبيل عمان بمزيد من القيود وفرض مزيد من الرقابة على الملاحة العربية وذلك بتوقيع معاهدة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) مع سلطان مسقط، حيث وجدت فيها الفرصة لتشديد قبضتها لمنع تجارة الرقيق ولاسيما أن معاهدة مورسبي (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م) لم تُسفر عن نتائج إيجابية.(٧٩)

ونجحت بريطانيا في هذه المعاهدة في جعل سلطان مسقط وحكام الإمارات العربية (ساحل عمان) يوقعون على اتفاق ينص على السماح للسفن البريطانية بحق التفتيش في المحيط الهندي والخليج العربي. وجعل المراكب التابعة للمشايخ التي قد يوجد فيها عبيد معرضة للحجز والمصادرة، كما نصت الاتفاقية على جعل بيع الصوماليين عملاً من أعمال القرصنة. وقد وقع على هذا الارتباط السيد سعيد بن سلطان. واعتبر هذا اتفاقاً إضافياً لمعاهدة مورسبي.(٨٠)

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تسعى في هذه المعاهدة إلى توسعة المنطقة التي يسمح فيها للسفن البريطانية بتتبع السفن العمانية بالإضافة إلى السماح لسفن البحرية الهندية بمشاركة سفن البحرية الملكية في حق التفتيش، كما ألزمت هذه المعاهدة سلطان مسقط بعدم نقل الرقيق من المناطق التابعة له

(٧٩) Ibid,pp 61,62.

(٨٠) Miles, S.B, op, cit.,VOL 2 p. 336.

إلى الدول الأخرى بغض النظر عن نوع ديانتهم. وقد أحرجت هذه المعاهدة موقف السلطان سعيد بن سلطان، وأثارت عليه سخط مواطنيه الذين لم يهتموا بتهديدات بريطانيا وقيودها واستمروا في تهريبهم للرقيق.

و لم تمض سنوات قليلة حتى كثفت بريطانيا ضغوطها على السيد سعيد، فأرسلت حكومتها إليه عام (١٢٥٨هـ/١٨٤٢م) خطاباً تطلب فيه إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في أملاكه. وانزعج السلطان لهذا الطلب انزعاجاً شديداً، عبر عنه بقوله إلى القنصل هامرتون **(لقد انتهى كل شيء الآن، إن هذا الخطاب وأوامر ملك الموت شيء واحد بالنسبة للعرب، لايجدي معه إلا الاستسلام، إن هذا الخطاب كاف للقضاء عليَّ، ولكي أضع نفسي وكل ما أملك تحت تصرف الإنجليز).**(٨١) وحاول بشتى الطرق إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذي لو نفذ لقضى على سلطنته تماماً.(٨٢) ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها، اقترح السلطان حلاً وسطاً هو السماح باستمرار تدفق الرقيق بين موانئ أملاكه الأفريقية فقط. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه بناء على توصيات هامرتون الذي أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائياً في سلطنة عمان بشقيها الأفريقي والآسيوي سيؤدي، لا محالة، إلى خرابها لارتباط هذه التجارة بحياتها الاقتصادية والاجتماعية.(٨٣)

وعلى ذلك، ففي ٢ أكتوبر عام (١٢٦٢هـ/١٨٤٥م) وقع السيد سعيد وهامرتون في زنجبار معاهدة، اتفقا على أن توضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير عام (١٢٦٤هـ/١٨٤٧م)، وتقضي بالسماح بنقل الرقيق بحراً من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الأفريقية الواقعة بين لامو وملحقاتها شمالاً وبين كلوة وملحقاتها جنوباً، ولكنها تحرم تحريماً تاماً تصدير العبيد من أي جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية، وأجازت المعاهدة للسفن

---

(٨١) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في العصر الحديث، ص٢٥٠

(٨٢) Lyne. R,N, op. cit., p.p 38-39.

(٨٣) خطاب من السيد سعيد إلى أبردين في أبريل ١٨٤٤ F.O, Vol 84. 540

البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطاني أو لشركة الهند الشرقية الإنجليزية مصادرة المراكب التي تخل بهذا الشرط. وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى شيوخ شبه جزيرة العرب لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقيا إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي.(٨٤) وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية في تعقب المراكب وتفتيشها حتى في زنجبار نفسها.

ومن الملاحظ أن معاهدة (١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م) لمنع تجارة الرقيق، احتوت بنودها مزيداً من القيود على السلطان وشعبه؛ إذ قضت بوقف تداول تجارة الرقيق بين الممتلكات الأفريقية والممتلكات الآسيوية للسلطنة، كما أعطت هذه الاتفاقية السفن البريطانية حق تفتيش السفن العمانية في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج بما في ذلك المياه الإقليمية. وهذا يعني أن من حق الأسطول البريطاني الدخول إلى الموانئ العمانية بحجة تتبع السفن العمانية وما يعنيه ذلك من وضع السلطنة وأراضيها تحت رحمة هذا الأسطول.(٨٥)

واللافت للنظر أن إجراء كهذا فيه انتقاص صارخ لسيادة عمان واستقلالها، وبخاصة أن الاتفاقية أعطت السلطات البريطانية الحق في مصادرة أية سفينة عمانية تخالف بنود المعاهدة بل القبض على بحارتها دون أي تدخل من قبل السلطات العمانية.

الخاتمة

- محاربة تجارة الرقيق وسيلة لفرض الحماية البريطانية على زنجبار وعمان:

ومما يجدر ذكره، أن تجارة الرقيق ظلت منتعشة في ساحل أفريقيا الغربي، فضلاً عن أن السفن الفرنسية والإسبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ ساحل أفريقيا الشرقية

(٨٤) Bombay, Gov, vol 24, p.p 645-648.

(٨٥) كيلي، جون، مرجع سابق، ج١، ص ص ٥٧٦-٥٧٩.

وجزره، كما أن حكومة بومباي واجهت صعوبات ذات أهمية في وضع معاهدتي (١٢٦٢هـ/١٨٤٥م) و(١٢٦٤هـ/١٨٤٧م) موضع التنفيذ بسبب عدم وجود تشريع خاص بتجارة العبيد من البرلمان الإنجليزي، وإزاء ذلك توقفت كل الإجراءات الخاصة بتنفيذ المعاهدة لمدة عامين آخرين إلى أن صدر التشريع الخاص بتجارة العبيد من البرلمان الإنجليزي.(٨٦)

ومما لا شك فيه أن السلطات البريطانية كانت على علم باستمرار تجارة العبيد(٨٧)، ولكنها تجاهلت الأمر عمداً، مما يقطع بأن الدافع الإنساني في محاربة الرق والنخاسة لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة السيد سعيد وبسط نفوذها وإحلاله محل النفوذ العربي في أفريقيا الشرقية، وفضلاً عن ذلك فقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبير في ساحل أفريقيا الشرقي، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا "**وكلاء لهم على طول الساحل وفي زنجبار أيضاً**". **وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة في مياه أفريقيا الشرقية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلى موانئ آسيا الجنوبية، كانت السفن الفرنسية الحربية ترسو على الساحل "لتحمي تجار الرقيق الفرنسيين من التعرض للمضايقات**".(٨٨)

وعلى الرغم من كل أعمال بريطانيا ومحاولاتها التضييق على سلطان عمان، فإنه منح الإنجليز امتيازات كثيرة؛ فقد منحهم السيد سعيد عام (١٢٦٣هـ/١٨٤٦م)، إعفاءات جمركية واسعة. وتوثقت علاقاته مع بريطانيا فأهداها جزر كوريا موريا عام (١٢٧١هـ/١٨٥٤م)، وكان سعيد على الرغم من الخلافات العديدة التي كانت تثار بينه وبين حكومة بومباي فإنه كان يستشير

---

(٨٦) Bombay, Gov, vol 24, p. 645.

(٨٧) ونجحت بريطانيا أيضاً في عقد معاهدة مع الحكومة الفارسية عام (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م) لمنع تجارة الرقيق. ومع ذلك فإن تجارة الرقيق لم تتوقف سواء في ساحل أفريقيا الغربي والشرقي بصورة علنية وسرية.

(٨٨) Lyne. R,N, op. cit., p. 64.

القنصل البريطاني في جميع شؤونه المهمة، بل كثيراً ما كان يعهد إليه مشاركة أبنائه الإشراف على الإدارة في زنجبار في أثناء تغيبه عنها.(٨٩)

والجدير بالذكر، أن بريطانيا لم تقدر للسيد سعيد صداقته حينما وقفت موقفاً عدائياً لعمان إبان النزاع بين عمان وفارس. فقد احتلت فارس المراكز العمانية في بندر عباس وساحل كدمان في العام نفسه الذي تخلى فيه السلطان عن جزيرة كوريا موريا لبريطانيا. واستطاع السلطان أن يستعيد ممتلكاته الفارسية، إلا أن الشاه أرسل حملة ثانية فاحتلتها. وتدخلت بريطانيا لتمنع السلطان من استعادتها ولتفرض معاهدة فارسية عمانية في (شعبان ١٢٧٣هـ/ أبريل ١٨٥٦م)، تخلى السلطان بموجبها عن ممتلكاته الفارسية. وما لبث سعيد أن توفي حزيناً بعد نصف عام. وخلفه ابناه ثويني حاكماً لمسقط وماجد حاكماً لزنجبار، بحسب وصيته.(٩٠)

ولم يحاول البريطانيون شد أزر السيد ماجد ومساندته في موقفه مع القنصل الفرنسي، بل لم يلبثوا أن راحوا يلوحون بأن تجارة الرقيق قد ازدهرت في الخليج العربي، وحملوا السلطان مسؤولية ذلك، على أنه لم يتخذ إجراءات صارمة لمنع تجار الرقيق العمانيين من تصدير العبيد من الساحل الأفريقي الخاضع لنفوذه. وحاولت وزارة الخارجية البريطانية الضغط عليه لإبرام معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م، وتقضي بتحريم تجارة الرقيق تحريماً تاماً. ولكن السلطان رفض أن يعقد مثل هذه المعاهدة حتى لا يعرض سلطنته للخراب، وقبل بدلاً منها في يناير عام (١٢٨١هـ/١٨٦٤م) قيوداً جديدة على تجارة الرقيق حرم بمقتضاها نقل الرقيق بين موانئ سلطنته وجزرها خلال فترة معينة، وكذلك منع أهالي أفريقيا الشرقية من بيع الرقيق إلى عرب عمان وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهم. وقد نفذ السيد ماجد تلك

(٨٩) لوريمر، (١٩٦٧م)، دليل الخليج، ج١، قسم الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ص ٤٦٧.

(٩٠) Miles, S.B, op, cit., p.p 309-353.

القيود بكل شدة وصرامة، ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل لم يعر اهتماماً بما كان يقوم به الأسطول البريطاني من مصادرة المراكب العربية التي تحمل الرقيق، وإتلافها في عرض البحر والعودة بملاحيها إلى زنجبار لتقديمهم إلى المحاكمة التي كانت تتولاها السلطات القنصلية البريطانية. بالإضافة إلى إرسال العبيد "المحررين" إلى المستعمرات البريطانية للعمل في مزارعها عملاً.(٩١)

وقد تعرض تركي بن سعيد لكثير من المؤامرات الداخلية والفتن والثورات ولولا مؤازرة بريطانيا(٩٢) له ما استطاع الاحتفاظ بعرشه؛ فقد أوقف السلطان برغش صرف المعونة المالية التي تدفعها زنجبار سنوياً لمسقط منتهزاً الحالة المالية السيئة التي وصل إليها تركي آنذاك. ودون المساعدة المالية لمسقط لم يكن في استطاعة تركي الاحتفاظ بالسلطة، وبخاصة أن معونة زنجبار هي المصدر المالي الوحيد لمسقط، وأي فشل يلاقيه تركي في توفير الأموال اللازمة للصرف على متطلبات الحكم وتهدئة القبائل فيها يعرض حكمه وحياته للخطر وليس ذلك في صالح بريطانيا، لذلك سعت حكومة الهند للضغط على زنجبار لدفع المعونة، بل أخذت تدرس إمكانية قيامها بالدفع بدلاً عن زنجبار خشية أن تدفع الحاجة تركي بن سعيد إلى التوجه إلى الأتراك والارتماء في أحضانهم بعد المبادرة التركية للتوسط لتسوية النزاع القائم بين مسقط وزنجبار.(٩٣)

وقد اضطرت بريطانيا في النهاية إلى تحمل عبء دفع المعونة المالية التي

---

(٩١) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص١٣٠.

(٩٢) واجهت بريطانيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي تحدياً خطيراً من الدولة العثمانية والفرنسيين، وقد أدى التهديد االعثماني ثم المنافسة الفرنسية في هذه الفترة إلى زيادة الاهتمام البريطاني وتشديد قبضته على الخليج بصفة عامة وعمان بصفة خاصة. لذلك ما كاد تركي بن سعيد يتولى الحكم في مسقط حتى سارعت بريطانيا إلى الاعتراف به ومساندته.

(٩٣) Jan Skeet. (1974), Muscat and Oman, London, p 55.

تحصل عليها مسقط سنوياً من زنجبار بعد أن وقع السيد برغش في ٥ يونيو سنة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م).[٩٤] معاهدة جديدة تحرم تجارة الرقيق تماماً من أراضي سلطنته في مقابل إعفائه من التزاماته المالية تجاه مسقط. ونفذ حاكم زنجبار شروط المعاهدة بإخلاص.[٩٥]

وعلى هذا النحو أصبحت تجارة الرقيق محرمة في زنجبار وأملاكها الأفريقية، ولكن نظام الرق نفسه ظل مشروعاً ولم يحرم نهائياً في زنجبار إلا في أبريل (١٣١٥هـ/١٨٩٧م)؛ أي بعد سبعة أعوام من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وجاء تحريمه بعد مفاوضات شاقة.[٩٦]

وصل الارتباط بين بريطانيا وتركي بن سعيد حداً بعيداً؛ مما دفع بريطانيا في عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٦م) أن تذيع إعلاناً صريحاً تؤكد فيه عزمها على مد السلطان تركي بمعونة عسكرية فعالة إذا هوجمت مسقط لكن الثمن كان غالياً وباهظاً بالنسبة لعمان وحريتها. فقد تم توقيع معاهدة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) لتحريم تجارة الرقيق تحريماً تاماً في جميع أراضي السلطنة.[٩٧] بعدها منح السلطان بريطانيا في (١٢٩٢هـ/فبراير سنة ١٨٧٥م) مزيداً من الامتيازات الجمركية والتجارية.[٩٨] كما كان على السلطان تركي أن يستشير بريطانيا قبل مباشرة أي علاقات خارجية له.

ومما لاشك فيه أن معاهدة منع الرقيق هذه أثارت حقد العديد من طبقات الشعب ضد تركي، وقد ساعد هذا الوضع بريطانيا على الاحتفاظ بطاعة تركي ورضوخه لها واعتماده الكلي على مساندتها. وعلى هذا، يمكن اعتبار حكم تركي

---

(٩٤) لوريمر، مرجع سابق، ص ص ٤٩٩، ٥٠٠.

(٩٥) Coupland, R. (1856-1890), The Explotation of East Africa, p.p 212-213.

(٩٦) Coupland, R. (1945), British Anti-Slavery movement, Oxford, p.p 216-218.

(٩٧) لوريمر، ج١، ص ص ٥١٨، ٥٢٢.

(٩٨) المرجع نفسه، ص ٥٢٢.

بن سعيد مرحلة جديدة لتطور النفوذ البريطاني في مسقط ووضعها تحت الحماية البريطانية الفعلية دون أن يوجد نص رسمي على هذه الحماية.

وتوفي تركي (١٣٠٥هـ/١٨٨٨م)، وتولى ابنه فيصل الحكم من بعده، وقد أجبرت بريطانيا السلطان فيصل على توقيع اتفاقية تجارية جديدة في ١٣٠٨هـ/مارس ١٨٩١م بدلاً من الاتفاقية التجارية التي سبق أن عقدتها بريطانيا مع سلطان مسقط في عام (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م). وقد كانت هذه الاتفاقية الجديدة تحمل في طياتها معنى الحماية الحقيقية، وبخاصة بعد أن وقع سلطان مسقط في (١٣٠٨هـ /٢٠مارس ١٨٩١م) تعهداً ملحقاً بالاتفاقية يعترف فيه عن نفسه وعن ورثته وخلفائه بألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال جزء من أراضيه في مسقط وعمان أو في أي من ملحقاته لغير الحكومة البريطانية.(٩٩)

ولمجموع ما تقدم، نرى أن بريطانيا قد سلكت طرقاً عدة للسيطرة على منطقة الخليج العربي بصفة عامة وعلى عمان بصفة خاصة، كان بعضها سياسياً وبعضها الآخر اتخذ الطابع العسكري. وفي جميع هذه الطرق كانت لا تعدم بريطانيا الحجج لكي تسوغ فعلتها؛ فقد اتخذت من ادعاء محاربة القرصنة سبباً، ومن محاولتها التصدي لتجارة الرقيق سبباً آخر، ومن إنقاذ القوى الشرعية الحاكمة وادعاء مساندتها سبباً ثالثاً وهكذا.... غير أن كل هذه الادعاءات كانت تختفي وراء أسباب ظاهرية أما السبب الأساسي، فكان يكمن في سعي بريطانيا فرض سيطرتها الاستعمارية وابتلاع منطقة الخليج والقضاء على أي قوة محلية يمكن أن تظهر وتقف ضد تحقيق أطماعها.

وعلى الرغم من أن موقف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق يأخذ في شكله الدافع الإنساني، فإنه مما لا شك فيه أن بريطانيا كانت تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مصلحة اقتصادية وسياسية متمثلة في الإبقاء على الأيدي العاملة

(٩٩) Jan skeet, op.cit, p.p 57-59

في خدمة مستعمراتها الأفريقية، وحتى لا تصبح الدولة الوليدة في العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) قوية بفضل مواردها الأولية، وتوفرها على الأيدي العاملة وتكون قادرة على منافسة بريطانيا في إنتاج المواد الخام وتصدير السلع والبضائع.

لذا، أصدرت بريطانيا قراراتها بإلغاء تجارة الرقيق، هذا إلى جانب العامل المهم، وهو توطيد نفوذها على بحار العالم أجمع، وذلك عن طريق المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها بشأن إلغاء تجارة الرقيق، التي أعطت الأسطول البريطاني الحربي امتياز حق التفتيش على سفن الدول المتعاهدة معها.

وعلى الرغم من أن بريطانيا اعتبرت تجارة الرقيق نوعاً من القرصنة؛ ففي الواقع لم تكن هناك قرصنة عربية بالمعنى التقليدي بل كانت قوات عربية بحرية تقف موقف التحدي لأي قوى خارجية ومعتدية على المنطقة تطبيقاً لمبدأ الجهاد والدفاع عن النفس. غير أن الدول الأجنبية، وعلى رأسها بريطانيا، حاولت تشويه أعمال تلك القبائل التي تسكن الساحل، فصورتها بالقرصنة.

وهكذا تكون بريطانيا قد حققت أهدافها الاستعمارية، بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وبذلك تمكنت من خلخلة النظام الاجتماعي والاقتصادي لعمان، وحرمت حاكمها من مورد اقتصادي حيوي عندما نجحت في فصل إقليم زنجبار عن سلطته وفرض حمايتها عليه قبل أن تخضع سلطنة عمان لهيمنتها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- مديحة أحمد درويش، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، سلطنة عمان في القرنين (١٨ و١٩)، الطبعة الأولى، جدة، ص ص ٢٥–٢٦.
- قدري قلعجي، (١٩٦٥م)، الخليج العربي، بيروت، ص ص٣٨٣–٣٨٨.
- دار الوثائق القومية بالقاهرة، محافظة عابدين، محفظة ٢٧٣، وثيقة ٣٧ ومرفقاتها العربية.
- جاد طه، (١٩٦٩م)، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، ص ص ٧٥–٧٦.
- السيد رجب حراز، (١٩٦٨م)، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، القاهرة، ص ٥٢.
- زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث، الجزء الأول، القاهرة، ص ٣٠٣.
- صلاح العقاد، (١٩٥٦م)، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، ص ٣٢.
- محمد أنيس، السيد رجب حراز، (١٩٦٧م)، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ص ١٠٢.
- سلطان محمد القاسمي، (١٩٩٣م)، العلاقات العمانية الفرنسية (١٧١٥–١٩٠٥م)، دبي، ص ٣٩.
- خالد العربي، (١٩٧٢م)، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، ص ص ٣٦، ٣٧.
- السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص ٥٤.
- لاندن، (١٩٨٤م)، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، طبعة ٣، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، ص٢١.
- زاهية قدورة، (١٩٧٥م)، تاريخ العرب الحديث، بيروت، ص ٧١.
- سيد نوفل، (١٩٧٢م)، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، إمارات ساحل عمان، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ص ٦٤–٦٥.

- كيلي، جون (١٩٧٩م)، بريطانيا والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠ ج١، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت، ص ١٨٠.
- ابن رزيق، (١٩٧٧م)، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق محمد مرسي، جزءان (سلطنة عمان)، وزارة التراث القومي والثقافة، ص ٥٢١.
- عبدالقادر الزلوم، (١٩٦٣م)، عمان والإمارات السبع، دراسة جغرافية إنسانية، بيروت، ص ص١٠١–١٠٢.
- إسماعيل أحمد ياغي، (جمادى الآخرة ١٤٠١هـ/ إبريل ١٩٨١م)، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر، مجلة الدارة، السنة السادسة، العدد الثالث، ص ص ١١٧–١٤٠.
- إسماعيل أحمد ياغي (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، العالم العربي في العصر الحديث، ط١، الرياض، ص ٢٤٢.
- محمد مرسي عبدالله، (١٩٦٥م)، العلاقة بين الدولة السعودية الأولى وعمان من سنة ١٧٩٣–١٨١٨م، القاهرة، ص ١٥٧.
- صلاح العقاد، (١٩٦٥م)، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ص ص ١٠٥–١٠٨.
- بدرالدين عباس، (١٩٧٨م)، الخليج العربي، ط١، ج١، الكويت، ص ص ١٤٥–١٥٦.
- السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص ٥٢.
- جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، القاهرة، ص ٢٤٤.
- زهدي سمور، (١٩٧٤م)، الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري، الكويت، ص ١٤٦.
- نورالدين بن حميد السالمي، (١٩٨٠م)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج١، مسقط، ص ٩٧.
- لوريمر، (١٩٦٧م)، دليل الخليج، ج١، قسم الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ص٤٦٧.
- لوريمر، ج١، ص ص٥١٨–٥٢٢.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Wilson, A.T. (1919), The Persoan Gulf, London, p.p 117-118.
- Wilson, A.T: op, cit, p.p 128-152.
- Miles, S.B. (1919), The Counters and tribes of Persian Gulf, vol 2, London, p. 286.
- Wilson, A.T: op., cit., p.p 233-234.
- Miles, op. cit., vol, p. 298.
- Gray, Sir J.m. (1957), The British in Mombasa, London, p.p 23-24.
- Iyne, R.N. (1905), Zanzibar in contemparay times, London, p. 39.
- Bombay, Gov, vol 24, p.p 685-687.
- Gray, Sir, J.m. op. cit., p.p 25-26.
- Wilson, A.T: op. cit., p. 216.
- Bombay,, Gov, vol 24, p. 639.
- Coupland r. (1938), East Africa and its invadors from the earliest to the death of Sayyid Said in 1856, Oxford, p. 215.
- Miles, op, cit., vol2, p. 60.
- Miles, S.B, op, cit., vol 2, p. 336.
- Lyne. R. N. op. cit., pp 38-39.
- Bombay, Gov, vol 24, p.p 645-648.
- Bomvay, Gov, col 24, p. 645.
- Lyne, R. N. op. cit., p. 64.
- Miles, S.B. op, cit., p.p 309-353.
- Jan Skeet. (1974), Muscat and Oman, London, p. 55.
- Coupland, R. (1856-1890), The Explotation of East Africa, London, 1930, p.7.
- Coupland, R. (1856-1890), The Explotation of East Africa, p.p 212-213.
- Coupland, R. (1945), British Anti-Slavery movement, Oxford, p.p 216-218.
- Jan sleet, op. cit., p.p 57-59.